**المحاضرة 4) الحوار و مراتبه**

**من خلال كتاب في أصول الحوار و تجديد علم الكلام ل طه عبد الرحمن:**

إنّ حقيقة الكلام ليست هي أن يأتي المتكلم بجملة من الكلمات أو أن يدخل في علاقة بألفاظ معينة بقدر ما هي دخول المتكلم مع الغير، أي أنّ الذي يحدد ماهية الكلام إنّما هي العلاقة التخاطبية، وليست العلاقة اللفظية وحدها، فلا كلام حقيقي بغير تخاطب، ولا متكلم من غير أن تكون له وظيفة المُخاطِب، ولا مستمع من غير أن تكونَ له وظيفة المُخاطَب. وعليه فلا كلام بغير خطاب. وتتحد العلاقة التخاطبية من جانب المتكلم- الكاتب- بالتوجه إلى المستمع – القارئ- وبإفهامه مُرادَه، ومن جانب المستمع بالتلقي من المتكلم وفهم مراده.

1-**الحوار وشروطه**

و لما كان الحوار يقوم على الخطاب ، فإن مراتب الحوار جميعها تشترك في كونها فعاليات خطابية، وكل فعالية خطابية تفيد القيام بمجموعتين من الشروط هما : شروط النص الاستدلالي، وشروط التداول اللغوي.

**أولا شروط النص الاستدلالي**

1. **النصية :** كل نص بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات، سواء أكانت بين جملتين( الربط المثنوي) أوبين أكثر من جملتين ( الربط الجمعي) و يمكن ان ترتبط الجمل فيما بينها برابط مباشر(الربط القريب) أو برابط غير مباشر( الربط البعيد).
2. **الاقترانية:** النص الاقتراني هو ما كانت جميع عناصره مرتبطة فيما بينها، بحيث يقترن كل زوج من جمل المتوالية بعلاقة قريبة أو بعيدة، سواء كانت العلاقة مثنوية بين جملتين أو جمعية بين فقرات.
3. **الاستدلالية:** النص الاستدلالي هو ما كانت عناصره مقترنة بعلاقات استدلالية، والعلاقة الاستدلالية هي عبارة عن بنية تربط بين الصور المنطقية لعدد معين من جمل النص، بحيث يكون بعض هذه الجمل عبارة عن مقدم هذه العلاقة و يكون بعضها الأخر تاليه.

ويختلف النص الاستدلالي بالتالي باختلاف ترتيب هذه الصور و بذكرها ( التصريح بها) أو حذفها (إضمارها) وباختلاف قيمتها المنطقية، فقد يكون النص الاستدلالي من:

**- الصنف التدرجي** الذي تسبق فيه المقدمات النتيجة؛

**- الصنف التقهقري**، الذي تأتي فيه النتيجة قبل بيان المقدمات؛

**- الصنف الإظهاري**، إذا ذُكرت جميع الصور المنطقية التي تدخل في بنائه؛

**- الصنف الإضماري**، إذا طُويت بعض هذه الصور واحتيج إلى ذكرها لتمام بنيته الاستدلالية،

**- الصنف البرهاني**، إذا كانت علاقاته قابلة للحساب الآلي ( اللغة الرمزية و أدوات الحساب الرياضي)؛

**- الصنف الحجاجي**، إذا كانت علاقته تأبى الخضوع لمثل هذا الحساب الرمزي (الصوري).

**ثانيا شروط التداول اللغوي**

ومن شروط الفعالية الخطابية شروط التداول اللغوي، وهي النطقية والاجتماعية والاعتقادية

والاقناعية،

1. **النطقية:** لا يكون المحاور ناطقا – متكلما حقيقيا إلا إذا تكلم لساناَ- لغة – طبيعياً معينا، وحصل تحصيلا كافيا صيغه الصرفية وقواعده النحوية وأوجه دلالات الفاظه وأساليبه في التعبير و التبليغ؛ ومن طبيعة كل منطوق:
2. أنّه لا تنفك صوره اللفظية فيه عن مضامينها، هذه المضامين التي كلما كانت صلتها بالمعتقدات و المقاصد ألصق، كان تأثيرها في المخاطَب أعمق.
3. أن يكون هذا المنطوق متعدد الوظائف ومتداخل المستويات تتزاوج فيه الأقوال ويتداخل فيه الاعتقاد مع الانتقاد.

ج- أن يكون المنطوق مُوَجّهًا توجيهًا عمليا، تتداخل فيه الوقائع مع القيم و المُعطى مع المَبنِي، و المعنى مع المبنَى. د- أن يكون المنطوق مفتوحًا فتحًا مستمرًا، تُبنَى موضوعاتُه بناءً تدريجيًا، ّلك أنّ هذه الموضوعات تنقلب في أحوال دلالية متعددة، تنتقل فيها من الإجمال إلى التفصيل، ومن الإشكال إلى التبيين، ومن الخفاء إلى الظهور، فضلا على ما قد يتبعها من تغيرات في قيمتها الحُكمية وفي أوضاعها الاستدلالية، مثل أن تتحول من الإثبات إلى النفي – الإنكار- أو العكس، أو إلى مراتب بينهما بين الإنكار والإثبات.

1. **الاجتماعية**: إنّ المحاور يتوجه إلى غيره مُطلعًا إيّاه على ما يعتقد وما يعرف،ومطالبًا إياه كذلك مشاركتَه اعتقاده ومعارفه، وفي هذا الاطلاع وهذه المطالبة يكمن البعد الاجتماعي للحوا.والشيء الذي يزيد هذا البُعد الاجتماعي رسوخا هو محاولة تجاوز الخلافات في الرأي بين المتحاورين تجاوزًا لا يأتي بالحل الوحيد والأوحد، بقدر ما يأتي بحلول متوازنة ومعتدلة تستجيب لأوضاع تتغير عناصرها و تستجد مطالبها على مرّ الزمن. فلا يخفى أنّ الحوار التفاعلي يقوم على **مبدإ التعاون** مع الغير في طلب الحقائق و الحلول في تحصيل المعارف و اتخاذ القرارات وفي التوجه بها إلى العمل.
2. **الاعتقادية**: كل محاور يعتقد القضايا الضرورية والبديهية والمسلم بها، فضلا عن كونه يعتقد الرأي الذي يعرضه على الغير، و يعتقد زيادة على ذلك صحة هذا الاعتقاد وما يلزم عنّه وصحة الدليل الذي يُقيمه على رأيه، كما أنّه يعتقد الانتقاد الذي قد يُوجِهُهُ إلى رأي الغير، ولا يقتنع برأي الغير إلا إذا اعتقد أن هذا الرأي مقبول، وأنّ عناصر الدليل الذي أقامه هذا الغير عليه مقبولة، وأن تدليله بها مقبول هو بدوره.
3. **الإقناعية**: إنّ مطالبة المحاور غيرَه بمشاركته في اعتقاداته، لا تكتسي صبغة الإكراه و لا تَدْرُج على منهج القمع، وإنّما تتبع في تحصيل غرضها سبلاً استدلالية متنوعة، تجر الغير إلى الاقتناع برأي المحاور إن كان صادقا في طلب الحقيقة، فإدا اقتنع هذا الغير بهذا الرأي، كان كالقائل به في الحكم، وإذا لم يقتنع به ، ردّه على قائله مُطلِعًا إياه على رأي غيره، ومُطالبا إياه مشاركته القول به.

**2- مراتب الحوار**

يترتب الحوار مراتب وينزل منازل من المرتبة الدنيا إلى المرتبة العليا، بحسب أخذه بشروط النص الاستدلالي و شروط التداول اللغوي، فكلما أخذ من تلك الشروط أكملها وأفعلها كان الحوار يتصف بالتمام و الكمال و الفاعلية، وكلما نقص هذا الأخذ ودرجاته كلما نزل الحوار مرتبة أدنى.

**أولا الحوار الأدنى *الحوار*:**

يقوم الحوار الأدنى على آلية خطابية أطلق عليه طه عبد الرحمن اسم العرض، وهو أن ينفرد العارض (صاحب العرض) ببناء معرفة نظرية سالكا في بنائها طرقا محددة تكون ملزمة للمعروض عليه ( المتلقي). فالعرض بهذا الاعتبار هو ادعاء من حيث إنّ العارض يعتقد صدق ما يعرض ، ويلزم المعروض عليه بتصديق عرضه، ويقيم الأدلة على مضامين عرضه و يُوقن بصدق قضايا دليله و بصحة تدليله.

ويستند هذا التصور العرضي للحوار الأدنى إلى نموذجين صوريين: نموذج إعلامي هو نموذج البلاغ، ونموذج منطقي هو نموذج الصدق؛

*نموذج البلاغ:* يقوم البلاغ على أربعة أركان، الناقل والمنقول والمنقول إليه وأداة النقل، ولكلٍ من هذه الأركان ضوابط، فينبغي أن تكون أداة النقل معلومة للناقل والمنقول إليه، وأن تكون مضبوطة وثابتة و أمينة، أضف إلى ذلك أن يعقدَ coder( أن يُنشِئ) المنقول بالأداة المعلومة؛ وعلى المنقول إليه، أي المتلقي، أن يحلَّ Décoder ( أن يؤولَ، وأن يكشف) ما نقل إليه بنفس الأداة، كما هو موجود في وسائل الاتصال عند مهندسي المواصلات.

*نموذج الصدق* : يقوم هذا النموذج المنطقي على المواضعة les axiomes ، وتفيد هذه المواضعة أنّ صدق الجملة قائم في تحصيل شروط صدقها، ونكتبها بالصيغة الرمزية بهذا الشكل:

(ق ↔ ل)

أي تصدق ***ق*** إذا وفقط إذا كان ***ل*** ، فدلالة الجملة هي مجموعة الشروط الضرورية والكافية لصدقها.

**المنهج الاستدلالي للحوار الأدنى:** لماّ قام الحوار الأدنى- الحوار- على نموذجيين صوريين ألا وهما النموذج الإعلامي و النموذج المنطقي، فإنّ المنهج الاستدلالي الذي يناسب هذا الضرب ويُتوسل به في هذا النوع من الحوار، أي الحوار الأدنى، هو *البرهان*؛ ولا يخفى أن البرهان بوصف منهجا استدلالياً يتميّز بخصائص صورية –اصطناعية- من تجريد وتدقيق وترتيب، ومن بسط للقواعد وتمايز للمستويات واستفاء للشروط واستقصاء للعناصر.

كل هذه الخصائص تجعلنا نتصور آلة تقوم بحساب الاستدلال البرهاني، تشبه إلى حد ما آلة أو جهاز الحاسوب – الكمبيوتر- الذي يتوفر على برامج ومعلومات وتطبيقات محددة ودقيقة، ويشتغل وفق خطوات محددة سلفا.

**الشواهد النصية:** لما كان هذا هو حال الحوار الأدنى – الحوار- وتلك هي مواصفاته وأركانه، فإنّ خير النصوص التي يتناولها هذا النوع من العلاقة الحوارية، والتي يمكن أن تشخص الطريقة التي تعمل بها آلية العرض هي النصوص ذات الصبغة المنطقية (النصوص الفلسفية التي يكون موضوعها الذي تشتغل عليه علمي أو منطقي) والرياضية ( الرياضيات) والنصوص العلمية (الفيزياء والكيمياء).

فالنص العلمي هو الحوار الأدنى "" حقيقي"" يقوم العارض فيه بإبلاغ المتلقي على نتائج التي يتوصل إليها وعلى المراحل التي قطعها، وعلى الوسائل التي استعملها، مستفرغا جهده في أن يكون عرضه وفق مقتضيات تتحدد بما اكتسب من معارف مضبوطة، وحصّل من تصورات رياضية وتقنيات للبرهنة والحساب و التجريب والمراقبة كما تتحدد بما استجد من انشغالات البحث العلمي.

أما النص الفلسفي فهو الحوار الأدنى"" الشبيهي""، ذلك أنّ العارض – المتفلسف الابستمولوجي أو المنطقي – يتظاهر بإشراك غيره في طلب المعرفة وإنشائها وتشقيقها، بينما هو في حقيقة الأمر يأخذ بزمام توجيه المتلقي في كل طور من أطوار الحوار، فهو الذي يحدد للمتلقي مسألة سَبَقَ أن تدبرها، ويكون قد حدد طريقًا لبحثها خَبَرهَا من قبل، وينتهي إلى نتائج معلومة له. ونجد هذه الطرقة عند العديد من الفلاسفة كأفلاطون، وليبنيتزLeibnitz ، ودفيد هيوم Hume، وجورج بركلي Berkeley، ومالبرانشMalebranche رودولف كارناب Rodolf Carnap وغيرهم.

**تقويم النظرية العرضية للحوار الأدنى:**

إنّ العلاقة الحوارية في نموذج البلاغ ذات اتجاه واحد، فالانطلاق يكون من العارض والانتهاء يكون عند المتلقي؛

نموذج الصدق يُقصر وظيفة اللغة على عرض المعلومات ونقلها، ويُغفل شروط الاستعمال – التداول- التي تتميز عن شروط الصدق بمراعاتها لمقام الكلام و حال المتكلمين – المتحاورين- وبتغييرها حقوق وواجبات المتخاطبين الكلامية فيما بينهم؛

إن المسلك البرهاني للعرض يقطع الصلة بأسباب إنشاء الخطاب وفهمه، إذ لا عمل للعارض في ما يبني إلا أن يستبعد كل العناصر التي تسجل حضور الغير في مقاله – نصه- وتقيد إمكانات تعامله معه.

إنّ العارض العالم – والعارض المنطقي- يضع قيودا كثيرة من أجل تخليص النص – العرض من كل مظهر للاحتجاج إلى تَدخُلِ المتلقي، ويطمس كل أثر لذاته هو ،أي للعارض، بدورها في هذا العرض – النص- حتى يضمن للعرض استغناءً تاما واستقلالًا كاملا. كما أن العارض المتفلسف المنطقي، رغم أنه يترك أثاره جلية فيما يقوم به من إنشاء وبناء، إلّا أنّه يستفرغ طاقته من أجل مَحْوِ كل أثر من آثار المتلقي، وذلك بتصَرُّفه في كل ظهور حواري للمتلقي وتسخيره واستثماره لأغراض العرض.

**ثانيا الحوار الأوسط *المحاورة***:

يقوم الحوار الأوسط – المحاورة- على نظرية يمكن أن نطلق عليها اسم النظرية الاعتراضية، فالاعتراض هو أن يرتقي المعروض عليه، أي المتلقي، إلى درجة من يتعاون مع العارض في إنشاء معرفة نظرية مشتركة، ملتزما في ذلك أساليب معينة يعتقد بأنها كفيلة بتقويم العرض وتحقيق الاقناع؛ ومن خصائص الاعتراض، أنه 1- فعل استجابي- رد فعل- لا ابتدائي، أي رد فعل على قول الخصم – العارض، 2- فعل إدباري لا إقبالي، أي أنّ أثره يتجه إلى ما سبق من الكلام لا إلى ما يأتي منه، 3- هو فعل استشاري لا استبدادي، فلا يستمد مشروعيته من سلطان المعترض و إنما من اعتراف العارض به، 4- أنّه فعل تقويمي: فالمعترض يتخذ من قول العارض موقفا ملتزما وموجّهًا، 5- أنه فعل تشكيكي، إذ يراجع المعترض خصمه/ العارض في دعواه بمطالبته بالتدليل أو بإبطال دليله، 6- أنه فعل سجالي لا وصفي، لأن النفي الوصفي يقتضي ارتفاع النسبة الحُكمية بين الموضوع و المحمول، مثله في ذلك كمثل الإخبار بوقوع هذه النسبة، بينما النفي الاعتراضي هو ادعاء بمنازعة قول العارض- الخصم-

**شروط الاعتراض:**

حتى تستقيم للاعتراض هذه الخصائص ، لابد أن تتوفر فيه شروط مخصوصة، وهي كما يلي:

1. الاتفاق بين العارض و المعترض في المرجع نفسه، أي الموضوع نفسه،
2. ما كان منطوق المعترض متصلا بوجه أو بأخر بمنطوق قول العارض،
3. ما كان غرضُهُ مُفَاعلًا لغرض هذا القول، و المقصود بالغرض هو الحكم المبلّغ بالقول الموجه إلى العمل ( الفعل التكلمي كما جاءت به نظرية أفعال الكلام ) ،
4. ما كانت حجيته معاكسة في قوتها لحجية قول العارض،
5. ما كان التدليل عليه – الاستدلال- و توجيه هذا التدليل تابعيين لتدليل قول العارض و توجيهه لدليله

**النماذج النظرية للمحاورة**

يستند التصور الاعتراضي للمحاورة إلى نموذجيين هما نموذج الإبلاغ و نموذج القصد:

**1- نموذج الإبلاغ:** ينْبني نموذج الإبلاغ على افتراض بنية مستترة في كل قول، أياً كان، بحيث يكون القائل لهذا القول – العارض- والمقول له – المعترض- مُقدران في هذه البنية المستترة، وتتضمن هذه الصيغة فعلاً يدل على الطلب أو الأمر أو السؤال وغيرها من الأغراض الإنشائية مُصَرَّفاً إلى المضارع في صيغة المتكلم المفرد؛ مثال البنية المقدرة للقول : ""أثبت دعواك"" هي أطلب منك أن تُثبِتَ اعتقادك - دعواك-

يتبيّن أنّ *نموذج الإبلاغ* يمتاز عن *نموذج البلاغ* في كونه ينبني على تصور للقائل يجعله قاصداً، لا يتضمن *الخبر* وحده كما هو الشأن في نموذج البلاغ، وإنّما أيضا *إبلاغه إلى الغير*. ومعلوم أنّ قصد الخبر غير قصد إبلاغه، حيث أنّ الإبلاغ يقترن بقصد التأثير في اعتقادات الغي، بينما لا يستلزم وجود الخبر وجود إبلاغه للغير.

**2- نموذج القصد:** يقتضي هذا النموذج تأسيس الدلالة اللغوية على قصود الكتكلمين، فلا يفيد قول القائل ما لم يقصد القائل أمورًا ثلاثةً:

-أن يتعرف المتلقي -المقول له- على هذا القصد.

-أن يدفع قول القائل إلى نهوض المتلقي بالجواب.

-أن يكون انتهاض المتلقي بالجواب مستندا إلى تعرفه على قصد القائل.

يلزم عن هذا النموذج أن تتعدد المقاصد وتتعقد مستوياتها، و تتداخل كما يظهر في الشرط الثاني من هذا النموذج، حيث مردُه إلى قصود متراكبة هي ""القصد"" و ""قصد القصد"" و""قصد قصد القصد"؛ أضف إلى ذلك أنّ هذا النموذج يتسع، إلى جانب الترتيب العمودي للقصود، لتصنيف افقي لها، كأن يميز بين قصد الخبر وقصد صدق الخبر و قصد الاخبار وقصد التأثير في المتلقي وما إليها.

ويُحصِّلَ هذا النموذج ما فات "نموذج الصدق" من حيث كونه يجعل صدق القول موقوفا على قصد القائل، وقوف المشروط على شرطه الضروري- على خلاف ""نموذج الصدق"" الذي يعزل مضمون القول عن قائله- فينتقل بالقائل من مرتبة العارض إلى مرتبة من يقيم غيره معترضا ، هذه المرتبة التي تلزم عنها مطالبة الغير – الخصم- بالتصديق مع منحه حق المطالبة بالدليل؛ وعلي، فإنّ هذا النموذج يحقق شرط المحاورة.

**المنهج الاستدلالي: الحجاج:** إذا كانت النظرية الحوارية التعارضية تستند إلى نماذج تنتمي إلى المجال التداولي، فإنّها تسلك من سبل الاستدلالي ما هو أوسع وأغنى من بُنيَّات ""البرهان"" الضيقة، كأن يعتمد المحاور في بناء النص الصور الاستدلالية مجتمعة إلى مضامينها أوثق اجتماع؛ وكأن يطوي الكثير من المقدمات و النتائج؛ ويُفْهِمُ من قوله أمورًا غير تلك التي نطق بها، وغيرها من الصور والأشكال، كل ذلك لأنه يأخذ بمقتضيات الحال من معرفة مشتركة ومعتقدات موجهة ومطالب اخبارية وأغراض عملية.

كل سبيل استدلالي يكون ها وصفه، فهو سبيل احتجاجي لا برهاني، يقيد فيه المقامُ التراكيبَ، ويرجحُ فيه العمل على النظر.

**الشواهد النصية:** إنّ أبلغ النصوص في إظهار الكيفية التي تشتغل بها آلية الاعتراض هي ""المناظرة"" او التّناص في السيمائيات الأدبية؛ فالمناظرة هي النظرة من جانبين – على الأقل- في مسالة من المسائل، قصد إظهار الصواب فيها، فالمناظر هو من كان عارضا أو معترضا وكان لعرضه أو اعتراضه أثر هادف ومشروع في اعتقادات من يحاوره سعيا وراء الاقناع و الاقتناع برأي سواء ظهر صوابه على يد هذا أو على يد محاوره.

**تقويم النظرية الاعتراضية** ( المحاورة):

إنّ النموذج الإبلاغي وإنْ جمع بين القائل (المخاطَب) والمقول له (المخاطِب) ، وبين العارض والمعترض في النص بتقييدهما في بنيته المضمرة، فإنّه ما لبث أن فاضل بينهما إذ يظل القائل ( المخاطِب) هو المبادر في الفعل القاصد للمقول له ( للمخاطَب)، وتوجيه هذا الفعل، وعليه، لا ترقى مفاعلة القائل( المخاطِب) للمقول له ( المخاطَب) إلى درجة تحصيل تفاعل حقيقي بينهما يتقاسمان فيه مناصفةً المبادرة و التوجيه.

**ثالثا الحوار الأقوى: "التحاور"**

يبلغ الحوار ذروته التفاعلية عندما يتحول إلى **""تعارض""** أي يتقلب المتحاور بين العرض والاعتراض، فينشق المتحاور إلى ذاتين اثنتين: ذات عارضة تثبت منطوق القول وذات معترضة: تصل المنطوق بالمفهوم المخالف؛ و يستند التعارض إلى قواعد تخاطبية منها:

- لا تنصَ على شيء وأنت لا تقصد تخصيصه؛

- لتسلك طرق التقابل في تشقيق الكلام؛

- لتستحضر في أقوالك إمكان الاعتراض عليها.

وإلى جانب هذا الاعتراض، الذي يرتكز فيه **""التحاور""** على آلية خطابية، أطلق عليه طه عبد الرحمن اسم "" **التعارض""،** و هي آليةتجعل المتحاور يتزاوج عند كل قول من أقواله، تعارضات أخرى ذكر طه عبد الرحمن اثنين منهما لهما التزاوج نفسه لذات المتحاور، وهما تعارضان ناتجان عن خاصيتين للخطاب الطبيعي: **الطواعية** و**الاستعارية.**

فمن سمات **طواعية** اللغة أن المحتوى يتقلب عبر النص في أحوال كثيرة، فقد يتغير المضمون مع مراحل النص، فيصير في نهايته غيرَ ما كان عليه في بدايته؛ ومن خصائص **استعارية** اللغة أنّ المعنى الحقيقي والمعنى المجازي يتلازمان في التعبير أو يتعاندان فيه، وما تلازم منهما، تضاعفت فيه الذات المتعارضة تضاعف تماثل؛ و ما تعاند منهما، تزاوجت فيه تزاوج تباين، وفي التعاند يكتمل معنى **التحاور** ويتحقق **المتحاور** نفسه؛ وعليه، فالتعارض يشمل جميع المستويات الدلالية للخطاب منطوقات كانت أو اقتضاءات أو مفهومات.

**النماذج النظرية ""للتحاور""**

**نموذج التبليغ:** الأصل في **التبليغ** هو أسبقية العلاقة التخاطبية بين المتكلم ( المخاطِب) والمتلقي (المخاطَب)، فما تكلم أحد إلا وأشرك معه المخاطَب في انشاء كلامه: كما لو كان يسمع كلامه بأذن غيره، وكأن الغير ينطق بلسانه؛ فأنشاء الكلام من لدن المخاطِب وفهمه من لدن المخاطًب عمليتين لا انفصال لأحدهما عن الأخرى.

**نموذج التفاعل:** شرط هذا النموذج أن لا يبلُغ المتحاور درجة التفاعل حتى يتفرق و يخرج عن نفسه إلى الغير قائما بكل وظائف هذا الغير؛ وستوجب هذا الشرط أن يكون المتحاور قادرا على أن يجد نفسه في ما يغايرها ، وذلك إذا اقتدر على منازعة نفسه وهدم حماها و ساجلها مساجلة غيره من المخالفين ، و السجال كما هو معلوم ليس عداء ولا تعديا وإنما هو تعبير عن مبدإ المغايرة ومبدإ الخروج عن الذات وتحقيق لهما، ولا يمكن لطرق المسايرة و التسليم أن تسد مسد هذين المبدأين المغايرة والخروج عن الذات، فبطرق المسالمة والمسايرة لا نعرف إلا المماثلة و المطابقة المحصلتين لمقام الذات لا لمقام الأخر.

وحتى تتحقق للمتحاور المنازعة المشروطة في المغايرة، كان لا بد أن يساجل نفسه بالاعتراض عليها و معارضتها، والاعتراض هنا هو القيام بمواقف خطابية متفاوتة مع مواقف الذات، والمعارضة هي هذا الاعتراض وقد ذهب بهذا التفاوت إلى أقصاه مقيمًا الذات والغير طرفين متساويين في تجربة المتحاور الخطابية؛ و عند هذه الدرجة فحسب، يحصل التفاعل الحق.

**المنهج الاستدلالي، التَحَاجُ:**

لما كان التحاور يقوم على نموذجي التبليغ و التفاعل كن لا بد للمنهج الاستدلالي - الذي أطلق عليه طه عبد الرحمن أسم التحاج- يناسبه ، والتحاج هو القدرة على الاتيان بأساليب استدلالية تلتزم مبدأ المراتب و تجنح إلى التناقض، وهي تدرج ضمن "" طرق التحاج""؛ و منها أن يُثبت المتحاور قولا من أقواله بدليل ثم يعود إليه فيثبته بدليل أقوى، وأن يثبت قوله بدليل ثم يتنقل لإثبات نقيضه بدليل أخر، أو أن يثبت قولاً بدليل ويثبت نقيضه بعين الدليل.

وقد يعترض المعترض بأن يقول أن التحاج يؤدي بصاحبه إلى تداعي الخطاب و سواد الفوضى فيه وانقطاع حبل التفاهم بين المتحاورين، لما يقع من تلبس الكذب الصدق والحق بالباطل، والوقوع في أقصى درجات اللاعقلانية ، باختصار الوقوع في السفسطة ؛ فالرد يكون كالاتي:

-التناقض حقيقة قائمة في تجاربنا مع الأشياء لما تبلغه من التعقيد؛

-الوقوف على التناقض يحرك الهممُ للعمل على إزالته وإقامة الاتساق في الأشياء

- أن الاتساق ليس حقيقة خارجية مطلقة ، وإنما هو مطلب من جملة المطالب، أي أنّه اعتباري( ضد حقيقي) ، معرفي مثلُها، يُنشد في بناء النظريات العلمية ويزيد وينقص كغيره من المعايير- مثل البساطة والكفاية والتماسك-

- ليس هدف العقلانية أن تقتفي أثر التناقض لتقطع دابره ، وإنّما تظفر بالحقائق وتُكثر منها

- ليست العقلانية سوى توافر القواعد و المعايير الضرورية للتبرير والقبول، ومتى توافرت هذه الضوابط في قضايا يعتريها عدم الاتساق، فلا حرج في التمسك بها

- إنّ تناقض الجزء لا يتعداه بالضرورة إلى النسق كلهن فقد تقوم في بعض النظريات وجوه من التعارض و التمانع معدودة و معزولة ، ولا يمنع ذلك من استمرار استقامتها و قبولها.

**الشاهد النصي:**

من الاتجاهات التداولية التي اعتمدت آليات في تحليل النص قريبة من آلية التعارض، اتجاهان أحدهما اتجاه التناظر الرأسي، والآخر، اتجاه التناظر الأفقي.

**1-التناظر الرأسي:**

من شأن هذا التناظر أن يتقلب فيه المتحاور في أحوال كثيرة في محل واحد ووقت واحد. فمعلوم أن الكلام لا يبتدىء من عدم، وليس له أصل مطلق، وإنما يستند إلى كثرة متكاثرة من المعارف السابقة التي يستحضرها المخاطِب عند إفادة المتكلم له بخبر من الأخبار، لولاها لانقطع التواصل والتفاهم بينهما.

وإذا صح هذا، صح كذلك أن كل جملة من الجمل، وإن قَلَّتْ كلماتُها وتوالت توالياً أفقياً لتَقَيُّدِ الكلام بالخط المستقيم، فإنّ ترتيبها يأتي على مراتب متمایزة، كل مرتبة منها تشهد ظهوراً مختلفاً لذات المتكلم، وقد لا يحصل المخاطب الفائدة إلا بمرتبة واحدة فيها.

مما يترتب على هذا، أن الخطاب التحاوري، بنیانٌ من طبقات تتعدد بتعددها ذوات المتحاور، وتختلف باختلافها وظائفه الخطابية؛ فقد يكون في طبقة منها في مقام الذات الكلية، وفي أخرى في مقام الذات المجهولة، وفي غيرها في مقام الذات المذكورة وفي أخرى أيضا في مقام الذات الجازمة، وهكذا

مثال قول المتكلم: ""يكره زيد التعصب المذهبي""،

في هذا المثال يكون صاحبه قد أتي على الأقل بقضيتين مع تفاوت في درجتي الذاتين المقابلتين لهما:

- تؤدي المذهبية إلى التعصب (ذات المتكلم فيها كلية).

- يكره زيد التعصب (ذات المتكلم فيها جازمة) .

**التناظر الأفقي**

يُبنى التناظر الأفقي على مبدإ تعدد أفعال التكلم في القول الواحد واختلاف ذوات المتكلم وذوات المخاطَب باختلافه؛ فقد نميز في المتكلم بين ذوات مختلفة، منها:

- ذات الناطق المباشر للقول؛

- ذات الفاعل المسؤول عن**" فعل التكلم"،** فيه، و المقصود بفعل التكلم هو "**غرض الكلام**" عند البلاغيين وهو ما يقابل المصطلح الأجنبي **Acte Illocutoire** ؛

- ذات المسؤول عن أفعال التكلُم المقدَّرة فيه .

- ذات القائم بأفعال تكلم أخرى تَقِلُ فيها درجات مسؤوليته وتتفاوت فيما بینها.

كما نميز في المخاطَب بين من يُنقل إليه كلام المتكلم ومن يشهد هذا النقل، ومن يُلزمه فعل التكلم.

وإذا تغایرت هذه المقامات التخاطبية فيما بينها، فإنّ المتحاور ينتقل بينها، موظفاً أقصى توظيف تنوعها ليُنَوِّع مظاهره، فيعير صوته وسمعه إلى المخاطَب كما يستعير صوته وسمعه، وليُكَثِّرَ أدواره: فهو المتكلم ( المخاطِب) في «فعل التكلم» وهو المخاطَب في فعل الكلام، Acte locutoire [[1]](#footnote-1) (= فعل النطق) والعكس بالعكس: فهو المخاطَب في فعل التكلم، وهو المتكلم( المخاطِب) في فعل الكلام، وهلم جرا.

يتبين إذن أنّ من خصائص التناظر الذي يقوم على آلية التعارض، وأسلوب التحاج، أن العلاقات فيه تربط بين أقوال لا تنتمي فقط إلى مستوى واحد، حسب اتجاه أفقي، بل تنتسب كذلك إلى مستويات مختلفة متقاربة أو متباعدة بحسب اتجاه عمودي.

وبهذا التكاثر والتداخل للذوات، يستطيع المتحاور أن يملك آلياتٍ للتوجيه والتأثير، وأن يفتح العديد من الاتجاهات الخطابية، أي أن ينشئ سبلا لتشقيق الكلام وآفاق لتوليد النص، هذه الآفاق التي ينتقل فيها الغير من أقوال لغيره يُوردها على لسانه هو، ليستنتج منها أقوالا أخرى ينسبها إلى نفسه.

**خلاصة القول**

مراتب الحوارية ثلاث: «الحوار والمحاورة والتحاور، يختص كل منها بنماذج نظرية ومنهج استدلالي وآلية خطابية وبنية معرفية وشواهد نصية وتفاوت في قدرتها على أداء الحوارية وتأصيلها ؛ فالحوار (الحوار الأدنى) ينتهي إلى إخلاء آثار المعروض عليه (المتلقي) من النص يتبعه انسلاخ العارض نفسه منه من أجل أن يوفي بحق شروط البرهان، أما المحاورة ( الحوار الأوسط) ، وإن قامت بما قصر عنه الحوار الأدنى من إشراك الغير المُعتَرِض في إنشاء النص وفي توسيع آفاقه الاستدلالية بإحلال الحجاج محل البرهان، فإنّها لا تبلغ بهذا الاشتراك درجة التفاعل بين المحاوِر ونظيره، هذا التفاعل الذي لا يتحقق إلا بأن تتساوى عند المتحاور حقوق نفسه مع حقوق غيره في تكوين النص، فيجنح فيه إلى فتح باب الاستدلال على مصراعيه، محاجة لنفسه كما يُحَاجُه غيرُه، وهذا هو ما اختص به التحاور(الحوار الأعلى)، هذا الذي كشف عن أسرار الحوارية وارتقى بها إلى أعلى المراتب.

**المراجع**

1في أصول الحوار و تجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي، بيروت و الدار البيضاء

2تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1994

3 طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، دار الهادي، بيروت، ط1، 2003،

4طه عبد الرحمن، الحوار أفقا للفكر .

5الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005

6الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002

7 سؤال المنهج، المؤسسة العربية للإبداع و الفكر ، بيروت،

9اللسان و الميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998

10فقه الفلسفة1 الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1995

11 حمو النقاري، منطق تدبير الاختلاف ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،بيروت 2014

12حمو النقاري، منطق الكلام، من المنطق الجدلي الفلسفي إلى المنطق الحجاجي الأصولي، دار أمان، الرباط، ط1، 2005،

13حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، افريقيا الشرق، دار البيضاء المغرب، ط1، 2004.

14التهانوي، كشاف مصطلحات الفنون والعلوم ، لبنان ناشرون ، بيروت

1. Un **acte locutoire**, en linguistique et dans la Philosophie de l'esprit, est le fait de produire un énoncé, et donc un **acte** de langage فعل النطق [↑](#footnote-ref-1)